

في مؤتمر أعلن خلاله عن أبرز مواد القانون ولائحته التنفيذية

الجراح : «العمالة المنزلية» يتلافى أي إساءة توجه للكويت بشأن حقوق الانسان والاتجار بالبشر

■ القانون جاء
لمعالجة النقص
التشريعي وتنظيم
العلاقة بين الجهات
الأربع المعنية
بالعمالة المنزلية

أكد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ صائغ الجراح أن قانون العمالة المنزلية رقم (2015/68) واللائحة التنفيذية الخاصة به جاء لمعالجة النقص التشريعي وتنظيم العلاقة بين الجهات الأربع المعنية بالعمالة المنزلية وهي وزارة الداخلية وصاحب العمل والعامل المنزلي وجهة الاستقدام.

وأضاف اللواء الجراح في مؤتمر صحفي عقده أمس في مبنى الإدارة العامة لشؤون الإقامة بحضور مدير عام الإدارة العامة لشؤون الإقامة اللواء طلال معرفي ومدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني العميد عادل احمد الحشاش ومدير إدارة العمالة الوافدة بالإدارة سكتة حيدر ، أن القانون يهدف إلى معالجة بعض السلبيات والملاحظات الموجودة في القانون القديم والذي لم يتم إجراء أي تعديل عليه منذ ما يقارب 15 عاماً وأصبح من الضروري العمل على تآلف هذه السبلات والعمل على معالجتها بما يضمن حقوق جميع الأطراف. وبين أن اللائحة التنفيذية لقانون حرصت على تفعيل الرقابة على الجهات المعنية وتآلف أي إساءة قد توجه لدولة الكويت فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر وتتوافق مع التشريعات والقوانين الدولية والمخالفات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالإضافة إلى تبيان الحقوق والواجبات للعامل



الجراح متحدثاً في المؤتمر الصحافي

■ الحشاش: يعتبر نقلة نوعية للعمالة المنزلية ويضمن حقوق جميع الأطراف ويوضح واجباتها

وأوضح أن هذه الإحصائيات تظهر بشكل جلي الحاجة الماسة لإصدار قانون العمالة المنزلية لمعالجة هذه الاختلالات والعمل على معالجة هذه المشاكل مؤكداً أن من أهم إيجابيات هذا القانون هو العمل على معالجة النقص التشريعي في هذا الشأن والعمل على إعطاء العامل حقوقه بما يتماشى مع التشريعات والقوانين الدولية ويتوافق مع متطلبات متطلبات حقوق الإنسان ولتدعيم على بعض الإدعاءات باتهام دولة الكويت بالاتجار بالبشر والتأكيد على أن دولة الكويت دولة مؤسسات وقانون. ونوه اللواء معرفي إلى أن القانون حدد الأطر العامة للعلاقة بين صاحب العمل والعامل وأقر ضرورة توقيع عقد عمل معتمد تم اعتماده من قبل إدارة العمالة المنزلية بوزارة الداخلية بين الطرفين يوضح للبدء والإجرى على أن لا يقل أجر العامل عن 60 ديناراً كويتياً بالإضافة إلى

المنزلي وصاحب العمل، والنهوض بالإجراءات المتبعة في هذا الشأن ومتابعة سير العمل. بدوره عرض اللواء طلال معرفي بعض الإحصائيات التي تشير إلى أن عدد الإقامات الحالية للعمالة المنزلية تبلغ 661.414 ألف إقامة صالحة منهم 300.025 ذكور و 361.389 أنثى. وأشار أن إجمالي عدد المخالفين لقانون الإقامة بلغ 115963 مخالفاً ومخالفة وإن إجمالي عدد المخالفين لقانون إقامة الأجانب من العمالة المنزلية مادة (20) بلغ 62.882 مخالفاً منهم 14.000 ذكور و 48.882 أنثى. فيما بلغ إجمالي عدد المخالفين من العمالة المنزلية وعليهم بلاغ تغيب 47.884 شخص وإجمالي عدد مخالفتي انتهاء الإقامة من العمالة المنزلية 14.998 شخصاً. وأن ترتيب أعلى (3) دول حصل رعاياها على إقامات عمالة منزلية هي الهند -300.024، الفلبين 156.910، سريلانكا 74.044.

■ معرفي: أهم إيجابياته هو العمل على معالجة النقص التشريعي وإعطاء العامل حقوقه

اشهر من توقيع العقد إذا لم يلتزم العامل أو جهة الاستقدام بالشروط المنصوص عليها في العقد وفي حال المخازعات التي تنشأ بين أطراف عقد استقدام العمالة المنزلية يتعهد الاختصاص فيها لإدارة العمالة المنزلية لتسوية النزاع وإذا تمت التسوية في الشكوى بين أطراف العقد يتم إفراغ ذلك العقد اتفاق ويرفق بعلم العامل المنزلي لدى مكتب أو شركة استقدام العمالة المنزلية وإدارة العمالة المنزلية وفي حال تعذر التسوية بين أطراف العقد يحال النزاع إلى المحكمة المختصة. وقال أن القانون الرّم العامل المنزلي ياداه العمل المنطق عليه في عقد العمل، وأن يبدل في ذلك عناية الشخص للعائد وتنفيذ تعليمات صاحب العمل وذلك حسب ما هو منصوص عليه بالعقد والمحافظة على أموال وممتلكات وأسرا

صاحب العمل وأفراد أسرته. وأضاف أن القانون يعالج أيضاً المشاكل الناجمة عن إحتماء بعض العمالة المنزلية بسفارات بلادهم الامر الذي يؤثر بشكل سلبي على علاقات البلاد مع تلك الدول حيث يضمن القانون العدالة للجميع دون تعصب أو محاباة. من جانبه أكد العميد عادل الحشاش أن الهدف من هذا المؤتمر الصحفي هو إلقاء الضوء على اللائحة التنفيذية لقانون العمالة المنزلية رقم (2015/68) والذي نظم العلاقة المعاصرة بين الإدارة العامة لشؤون الإقامة (إدارة العمالة المنزلية ومكتب الاستقدام

بدأت الإدارة العامة للإطفاء صباح أمس بتطبيق الغلق الإداري على المنشآت المخالفة في حملة تفتيشية موسعة شملت حوالي 89 منشأة لجميع أنحاء البلاد. وقال العميد خالد حبن تقوم بإغلاق أي منشأة أو مبنى إداري شدد على أن من يقض الأختام ويفتح المنشأة المخالفة بدون موافقة الإطفاء يعرض نفسه للسجن طبقاً لقانون الجزاء الكويتي. شارك في الحملة التفتيشية كل من: رئيس قسم المخالفات الثقيب / صالح الناصر ورئيس قسم التفتيش الثقيب / حسن الناصر ورئيس قسم الإخطارات الملازم أول / سالم ادريس ورئيس الإعلام الإلكتروني الملازم أول / رضا السلطان.

وقال العميد خالد حبن تقوم بإغلاق أي منشأة أو مبنى إداري شدد على أن من يقض الأختام ويفتح المنشأة المخالفة بدون موافقة الإطفاء يعرض نفسه للسجن طبقاً لقانون الجزاء الكويتي. شارك في الحملة التفتيشية كل من: رئيس قسم المخالفات الثقيب / صالح الناصر ورئيس قسم التفتيش الثقيب / حسن الناصر ورئيس قسم الإخطارات الملازم أول / سالم ادريس ورئيس الإعلام الإلكتروني الملازم أول / رضا السلطان.



فرق التفتيش التابع للإطفاء

وقال العميد خالد حبن تقوم بإغلاق أي منشأة أو مبنى إداري شدد على أن من يقض الأختام ويفتح المنشأة المخالفة بدون موافقة الإطفاء يعرض نفسه للسجن طبقاً لقانون الجزاء الكويتي. شارك في الحملة التفتيشية كل من: رئيس قسم المخالفات الثقيب / صالح الناصر ورئيس قسم التفتيش الثقيب / حسن الناصر ورئيس قسم الإخطارات الملازم أول / سالم ادريس ورئيس الإعلام الإلكتروني الملازم أول / رضا السلطان.



معلق إداري

بإشراف الفهد ورجال الأمن أحكموا السيطرة على المنطقة ولاحقوا المخالفين

حملة أمنية بأسواق القرين أوقعت 89 مطلوباً



تسجيل المخالفات



التفتيش على الهوية



لتطوير الطرق ودراسة الحملة



نقل المخالفين المواطنين إلى الجهات المختصة

منطوية وعدد 3، مطلوب مدين وحجز 4، مركبات وعدد 288، مخالفة مرورية. واختتمت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بيانها بحث المواطنين والمقيمين على ضرورة التعاون مع رجال الأمن بعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقوانين أو مطلوب للعدالة تجنباً للوقوع تحت طائلة القانون، وبالمعمل على دعم الحملات الأمنية من خلال سرعة الإبلاغ أو الإدلاء بالمعلومات حول أي أشخاص أو أعمال من شأنها الإضرار بأمن الوطن وأمان المواطنين والمقيمين، ومطالبات الجميع بحمل إلبات الشخصية سواء كان مواطناً أو مقيماً في أي مكان يتنقلون به حتى لا يتم توقيفهم وساءلتهم لعدم حمل اثبات الشخصية. ويذكر أن الفطوات المشاركة في الحملة هي: الأمن العام وشرطة النجدة والمركبة للعمليات والأمن الجنائي ومباحث شؤون الإقامة والإدارة العامة لنظم المعلومات والإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني.

■ الحملات الأمنية ستتواصل في مختلف المناطق للقضاء على المخالفين للقانون

■ تفتيش الأماكن المشبوهة للتدقيق على مرتاديه والتأكد من سجلهم الجنائي

وأوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الحملات الأمنية سوف تستمر ووفق الواقع الميداني وما يتطلبه ذلك من إجراءات أمنية وقائية للقضاء المخالفين لقوانين الإقامة والمواطنين وذلك بالتعاون وتنسيق كامل مع هيئات ومؤسسات الدولة المعنية.

استكمالاً للحملات الأمنية المطبقة لضبط الخارجين عن القانون والمواطنين للعدالة وبإشراف ومتابعة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد، نفذت حملة أمنية مساء أمس الأول على منطقة أسواق القرين في محافظة مبارك الكبير قادها وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام بالإدارة اللواء علي ماضي بمشاركة مدير عام مديرية أمن محافظة مبارك الكبير اللواء فراج الزعبي وعدد من القيادات الأمنية الميدانية التابعة للقطاعات المعنية والتي أسفرت عن ضبط عدد 89، مخالفاً ومطلوباً. ويذكر أن رجال الأمن المشاركين في الحملة بأغلق محيط منطقة أسواق القرين منذ الساعة والنصف مساء أمس الأول في إطار خطة أمنية متكاملة قادها اللواء ماضي حيث تم توزيع عناصر القوة في شوارع وطرق المنطقة للاحقة وضبط كافة المطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقوانين والمشتبه بهم وبعد اتخاذ الإجراءات القانونية السليم تحت تفتيش بعض الأماكن المشبوهة للتدقيق على مرتاديه والعاملين